قراءات الضَّحَّاك الشاذّة وأثرها في التفسير
دراسة تحليلية

د . عمر محمد سعيد الحلبي (1)

عنوان البحث:

قراءات الضَّحَّاك الشاذّة وأثرها في التفسير - دراسة تحليلية.

مشكلة البحث وأسئلته:

1. ما هي الميزة التي تميزَّت بها قراءات الضَّحَّاك الشاذّة على غيرها؟
2. ما هي أسباب الشُّذوذ في قراءات الضَّحَّاك الشاذّة؟
3. ما هو أثر قراءات الضَّحَّاك الشاذّة على التفسير والمفسرين؟

منهج البحث:

المنهج: الاستقرائيّ, التحليليّ، الاستنباطيّ.

أهم نتائج البحث:

1. تَميزَّت قراءات الضَّحَّاك الشاذّة على غيرها بأنَّها غير مخالفةٍ للرَّسم العثمانِيّ, وهذه ميزةٌ جليلة.
2. أسباب الشُّذوذ في قراءات الضَّحَّاك الشاذّة تتعلق بالإسناد فقط؛ فهي في حيّز الصحيح غير المتواتر أو الشاذّ الضعيف.

---

(1) أستاذ مشارك في جامعة أم القرى

3. ظهر الأثر التفسيري لقراءات الضَّحَّاك في أنَّها: وافقت معنى القراءات المتواترة في ثلاثة مواضع, بينما خالفت معانِيَ القراءات المتواترة في ثلاثة مواضع أخرى.
4. تفاوتت درجات قراءات الضَّحَّاك الشاذّة الواردة في هذا البحث؛ ففي موضعٍ واحد لم يصحَّ وصفها بالشذوذ؛ حيث إنَّها وافقت القراءة المتواترة, وكانت في موضعين صحيحةً غير متواترة, وفي ثلاثة مواضع شاذّةً ضعيفة.

الكلمات المفتاحية:
قراءات - الضَّحَّاك - الشاذّة - أثر القراءات

Abstract

Research Title:

Al-Dahhak Abnormal Readings and their Impact on Interpretation - An Analytical Study.

The problem of research and its questions:

1.What is the advantage that distinguished the readings of the abnormal laughter over others?

2.What are the causes of the anomaly in the readings of the abnormal Dahhak?

3.What is the impact of the readings of the abnormal laughter on the interpretation and interpreters?

Research Methodology:

Methodology: Inductive, Analytical, Deductive.

The most important results of the research:

1. Al-Dahhak's abnormal readings were distinguished from others as not contrary to the Ottoman drawing, and this is a great feature.

2. The reasons for anomalies in the abnormal readings of Dahhak They are in the space of the infrequent relate to the isnad only; or weak anomalous.

3. The interpretive effect of the readings of Al-Dahhak appeared in that: they agreed with the meaning of the frequent readings in three places, while the meanings of the frequent readings differed in three other places.

4. The degrees of readings of Al-Dahhak abnormal contained in this research varied; in one place it was not correct to describe them as anomalies, as they agreed with the frequent reading, and they were in two correct places that are not frequent, and in three weak abnormal places.

Keywords:

Readings - Al-Dahhak - Anomalous - The effect of readings.

المقدمة

الحمد للَّهِ الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عِوَجاً, والصَّلاة والسَّلام على إمام المفسرين والقُرَّاء, الذي ما زال يستزيد ربَّه حتَّى جعل كتابه المُنَزَّل عليه على سبعة أحرف[1].

وأشهد أن لا إله إلاَّ اللَّهُ وحدَهُ لا شريك له, شهادةَ مُوْقِنٍ بأنَّ القرآنَ كلامُهُ المُمَجَّدُ أنزله على خير البَريَّة مُحمَّد, وأشهد أنَّ نبينا مُحمّداً عبدُهُ ورسولُهُ النَّبِيءُ الذي لم يَضِنَّ[2] بحرفٍ واحدٍ مِمَّا أنزله عليه ربُّه؛ فأتَمَّ بذلك البيانَ وبلَّغ, صلى اللَّهُ عليه وعلى آله وصحبه وأتباعه الكرامِ وسلَّم.

أما بعد:

فلا تخفى العلاقة الوثيقة بين القراءات القرآنية المختلفة وبين علم التفسير والمعاني, وأنَّه لا فكاك لأحدهما عن الآخر, ومن هذا المنطلق فقد ظهرت عناية العلماء عموماً وأهل التفسير منهم خصوصاً بالقراءات الشاذّة التي تعتبر في أصلها مبينةً للقراءات المتواترة, ومن هنا فقد جاءت فكرة هذا البحث الموسوم بـ: **"قراءات الضَّحَّاك الشاذّة وأثرها في التفسير - دراسة تحليلية".**

- **أهمية البحث وأسباب اختياره:**

يمكن إظهار أهمية هذا الموضوع وأسباب

---

(1) ينظر: العسقلاني, فتح الباري شرح صحيح البخاري: 9/ 24.

(2) أي: لم يبخل ويكتم ما أوحي إليه. ينظر: الجوهري, الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: 6/ 2156, مادة: "ضنن".

اختياره من خلال ما يلي:

1. مكانة الضَّحَّاك وكونه من أهمّ مفسري التَّابعين الذين اعتمد العلماء على تفاسيرهم.
2. عناية المفسرين بقراءات الضَّحَّاك الشاذّة واستدلالهم بها على المعاني التَّفسيرية.
3. الاستدلال المطلق عند جماعةٍ من المفسرين بقراءات الضَّحَّاك الشاذّة, دون التمييز بين المقبول منها والمردود.
4. عدم تناول الباحثين لهذا الموضوع بالجمع والدراسة على أهميته فيما يختص بقراءات الضَّحَّاك.

- **مشكلة البحث وأسئلته:**

تظهر مشكلة هذا البحث في الأسئلة التي ترتبط به ارتباطاً وثيقاً, وهي كالتالي:

1. ما هي أنواع الاختلاف بين القراءات الشاذَّة والمتواترة؟
2. ما هي الميزة التي تميزَّت بها قراءات الضَّحَّاك الشاذّة على غيرها؟
3. هل الضَّحَّاكُ لم تُرْوَ عنه غير القراءات الشاذّة؟
4. ما هي أسباب الشُّذوذ في قراءات الضَّحَّاك الشاذّة؟
5. متى يصحُّ الاستدلال بالقراءات الشاذّة في بيان المعاني التفسيرية؟
6. هل يلزم من صحَّة التَّوجيه اللُّغويّ صحَّة المعنى التفسيريّ؟
7. ما هو أثر قراءات الضَّحَّاك الشاذّة

على التفسير والمفسرين؟

- **أهداف البحث:**

أسعى من خلال كتابة هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. بيان أنواع الاختلاف بين القراءات الشاذَّة والمتواترة.
2. إبراز ما تميزَّت بها قراءات الضَّحَّاك الشاذّة على غيرها من القراءات الشاذّة.
3. الوقوف على أنواع القراءات المروية عن الضَّحَّاك من حيث التواتر والشذوذ.
4. إظهار أسباب الشُّذوذ في قراءات الضَّحَّاك الشاذّة.
5. بيان الحالة التي يصحُّ فيها الاستدلال بالقراءات الشاذّة لبيان المعاني التفسيرية.
6. بيان وجه العلاقة بين التَّوجيه اللُّغويّ والمعنى التفسيريّ.
7. إظهار أثر قراءات الضَّحَّاك الشاذّة على التفسير والمفسرين.

- الدراسات السابقة:

1. القراءات الشاذّة للضَّحَّاك بن مزاحم وتوجيهها النَّحويّ, للباحثة: سحر حسين المالكيّ, بحث محكم منشور في: المجلة العلمية لكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بالقاهرة - جامعة الأزهر, ج (39), ديسمبر 2020م.

وعنوان هذا البحث منبئٌ بوجه الاختلاف

بينه وبين هذا البحث.

2. **القراءات الشاذّة المروية عن الصحابي الجليل عبد الله بن عباس -رضي الله عنهما- وأثرها في بيان المعنى**, للباحث: عبد الرحمن بن مقبل الشمري, بحث محكم منشور في: مجلة الدراسات العربية - كلية دار العلوم - جامعة المنيا.

3. **القراءات الشاذّة في تفسير مفاتيح الغيب للرازي**, للباحث: أحمد بن جعفر, رسالة دكتواره, جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان, كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية - قسم العلوم الإسلامية, عام 1443- 1444هـ.

4. **توجيه القراءات الشاذّة عند ابن عطية في تفسيره - دراسة منهجية تطبيقية**, للباحث: إبراهيم بن محمد حسن دومري, بحث محكم منشور في: مجلة كلية أصول الدين والدعوة بأسيوط, ج (3), من العدد الحادي والأربعين, لعام 1444- 1445هـ, 2023م.

والفرق ظاهرٌ بين هذه الدراسات الثلاث وبين هذا البحث؛ ثُمَّ إنّي لم أقف عندهم على الآيات التي أوردتها في هذا البحث, وهذا وجهٌ آخر للاختلافُ.

- **حدود البحث:**

لم أتناول في هذا البحث قراءات الضَّحَّاك الشاذّة المتفقة المعنى عند المفسرين مع القراءات المتواترة, وإنَّما وقع الاختيار على القراءات التي كان لها أثرٌ في اختلاف المفسرين؛ حتَّى يتحقَّق المقصود من البحث.

- **منهج البحث وإجراءاته:**

سلكت في كتابة هذا البحث المنهجَ: الاستقرائيّ, التَّحليليّ, الاستنباطيّ, وفق الإجراءات التالية:

1. اعتمدُت في استقرائي على كتاب المحتسب لابن جنِيّ, وعلى ما ورد فيه جرى ترتيب الآيات في هذا البحث, ثم قارنت ما ورد عنده بما ورد في كتب القراءات والتفسير.

2. إذا لم أجد من أسند القراءة إلى الضَّحَّاك؛ فإنّي أعمد إلى أقدم من أوردها من المفسرين فأنقلها منه.

3. درست قراءات الضَّحَّاك دراسةً تفسيرية تحليلية, من أجل الوصول إلى الأثر الذي أحدثته عند المفسرين, وقامت تلك الدراسة على خمسة عناصر, وهي: إيراد قراءة الضَّحَّاك الشاذّة - بيان القراءات القرآنية في موضع الدراسة - ذكر أقوال المفسرين المختلفة - دراسة تلك الأقوال ومناقشة ما استدلَّت به - الترجيح وبيان القول الراجح ووجهه.

4. عند إيراد القراءات القرآنية فإنّي لم أقصد استقصاء من قرأ بتلك القراءة, وإنَّما أردت من ذلك التمثيل.

5. قد يكون أثر قراءات الضَّحَّاك الشاذّة على المفسرين أثراً مباشراً؛ بحيث يظهر اختلافهم في المعنى التفسيري, وقد يكون أثراً غير مباشر يرتبط بردّ بعضهم لتلك القراءة, وينبني على ذلك: ردّه لمعناها.

6. اعتمدت في كتابة الآيات على الرسم العثماني؛ فأكتب الآية متبوعةً باسم السورة، ورقم الآية، بين معكوفين، هكذا [ ].

7. تركت الترجمة للأعلام الواردة أسماؤهم؛ مراعاةً للاختصار وتجنباً للإطالة.

8. ذيلت البحث بفهرس للمصادر والمراجع.

- خطة البحث:

يتكون هذا البحث من: مقدمة, وتمهيد, ومبحثين, وخاتمة, ثم فهرس المصادر والمراجع.

المقدمة, وفيها: أهمية الموضوع وأسباب اختياره, ومشكلة البحث وأسئلته, وأهدافه, وحدود البحث, والدراسات السابقة, ومنهج البحث وإجراءاته, ثم خطة البحث.

التمهيد, وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعريف موجز بالضَّحَّاك.

المسألة الثانية: مفهوم القراءات الشاذّة وأنواع الاختلاف بينها وبين المتواترة.

المسألة الثالثة: حكم الاحتجاج بالقراءات الشاذّة.

المبحث الأول: القراءات الواردة في السَّبع الطُّوال, وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قوله تعالى:ﱡ ﱠ ﱡ ﱢ ﱣ ﱤ ﱥ يمَّ

[البقرة: 102].

المطلب الثاني: قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [النساء: 148].

المبحث الثاني: القراءات الواردة في المِئَين, وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [يوسف: 110].

المطلب الثاني: قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [الرعد].

المطلب الثالث: قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [إبراهيم: 34].

المطلب الرابع: قوله تعالى: ﭽ ﭑ ﭒ ﭓ ﭔ ﭕ ﭖ ﭗ ﭘ ﭙ ﭚ ﭛ ﭜ ﭝ ﭞ ﭟ ﭠ ﭡ ﭢ ﭣ ﭤ ﭥ ﭦ ﭧ ﭨ ﭩ ﭪ ﭫ ﭬ ﭭ ﭮ ﭯ ﭰ ﭱ ﭲ ﭳ ﭼ [الحجر].

الخاتمة, وفيها أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

التمهيد

وفيه ثلاث مسائل:

المسألة الأولى: تعريف موجز بالضَّحَّاك.

هو: الضَّحَّاكُ بن مُزَاحم الْهِلالِيُّ, أبو القاسم, ويقال: أبو مُحمَّد, الكوفِيُّ, الخُرَاسَانِيّ[1].

ولم تذكر لنا كتب التراجم السَّنةَ التي

(1) ينظر: البستي, الثقات: 6/ 480, والعسقلاني, تقريب التهذيب: 280.

ولد فيها الضَّحَّاك بن مزاحم, لكن قال ابنُ حِبَّان: "لقي جماعةً من التَّابعين, ولم يُشافِهْ أحداً من أصحاب رسول اللَّهِ ρ"[1]؛ وفي هذا إشارةٌ إلى دنوّ طبقته عن طبقة كبار التابعين وأوساطهم؛ ولذلك ذكره ابن حجر العسقلاني في طبقة صغار التابعين[2].

والضَّحَّاكُ من أهل القراءة[3]؛ قال ابن الجزري: "وردت عنه الرّاوية في حروف القرآن"[4]؛ لكنَّه عُرِفَ بالتَّفسير وبه اقترن اسمه[5], قال ابن كثير: "كان الضَّحَّاكُ إماماً في التَّفسير، قال الثَّوريُ: خذوا التَّفسير عن أربعة: مُجاهد، وعكرمة، وسعيد بن جُبيَر، والضَّحَّاك"[6].

وقد تلقَّى الضَّحَّاكُ التَّفسير عن سعيد بن جُبَيرٍ, وفي ذلك يقول تلميذه ابنُ مَيْسرة: "لَقِيَ سعيدَ بن جُبَيرٍ بالرّيّ, فأخذ عنه التَّفسير"[7].

توفِيّ الضَّحَّاك -على القول المشهور-: سنة اثنتين ومائة؛ وقيل: سنة خمسٍ, وقيل: سنة ستّ, وقد بلغ الثَّمانين, والله أعلم[8].

---

(1) البستي, الثقات: 6/ 480.
(2) ينظر: العسقلاني, تقريب التهذيب: 280.
(3) أعني: من عموم القُرَّاء, لا أنَّه كانت له قراءةٌ خاصّةٌ عرفت به.
(4) ابن الجزري, غاية النهاية في طبقات القراء: 1/ 338.
(5) قال ابن عديّ: الضَّحَّاك بن مزاحم عُرِفَ بالتَّفسير واشتهر به. ينظر: الجرجاني, الكامل في ضعفاء الرجال: 5/ 152.
(6) ابن كثير, البداية والنهاية: 12/ 732.
(7) البستي, الثقات: 6/ 480.
(8) ينظر: ابن كثير, البداية والنهاية: 12/ 733.

***

المسألة الثانية: مفهوم القراءات الشاذّة وأنواع الاختلاف بينها وبين المتواترة.

"القراءاتُ: علمٌ بكيفيَّة أداءِ كلمات القرآن, واختلافها, بعزو النَّاقِلَةِ"[1].

وأمَّا القراءات الشاذّة فهي التي فقدت ركناً من الأركان الثلاثة المذكورة في قول ابن الجزري:" كلُّ قراءةٍ وافقت العربيةَ مطلقاً، ووافقت أحدَ المصاحفِ العثمانيةِ -ولو تقديراً-, وتواتر نقلُها؛ هذه القراءة المتواترة المقطوع بها"[2]؛ فمتى اختلَّ ركنٌ من هذه الأركان الثلاثة؛ أُطْلِقَ على القراءة بأنَّها: ضعيفةً, أو شاذةً, أو باطلة[3].

ويستفاد مِمَّا سبق: أنَّ "مصطلح الشُّذوذِ عند القُرَّاء مصطلحٌ خاصّ، ويُقصَد به: كلُّ ما خرج من أوجه القراءات عن أركان القراءة المتواترة وما يُلْحَقُ بها من القراءات الصحيحة؛ فيدخل في القراءات الشاذَّة: ما يُسمَّى بـ(القراءات الضعيفة) و(القراءات الموضوعة) و(القراءات المُدْرَجة) و(القراءات المنكرة) و(القراءات الغريبة) و(القراءات الباطلة)، كلُّها عند القُرَّاء من

---

(1) ابن الجزري, منجد المقرئين ومرشد الطالبين: 9.

(2) ابن الجزري, منجد المقرئين ومرشد الطالبين: 18؛ ثم قال بعدُ:"والذي جمع في زماننا هذه الأركانَ الثلاثةَ هو: قراءةُ الأئمة العشرة التي أجمع النَّاس على تلقّيها بالقَبول, وهم: أبو جعفر, ونافعٌ, وابنُ كثيرٍ, وأبو عمرو, ويعقوب, وابنُ عامرٍ, وعاصمٌ, وحمزةُ, والكِسَائيّ, وخَلَف، أخذها الخَلَفُ عن السَّلَفِ إلى أن وصلت إلى زماننا".

(3) ابن الجزري, النشر في القراءات العشر: 1/ 9.

قَبِيل الشاذّ، كما يُطلَقُ على (القراءات الآحاد) شاذَّةً أيضاً، على وجه التَّجوّز"[1].

وأمَّا أنواع الاختلاف بين القراءات الشاذَّة والمتواترة فينتظم في ثلاثة أنواع[2]:

النوع الأول: اختلاف اللَّفظِ والمعنى واحدٌ:

مثال هذا النوع: قرأ جمهور القُرَّاء ﴿ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ ﴾ [الأنعام: 74]، وقُرِئَ في الشاذّ: {لأَبِيهِ آزَرُ} بالرَّفع[3]؛ وقد حُكِيَ في هذا الموضع أربعةُ أقوالٍ عن المفسرين، واثنان منها معناها واحدٌ، وهو أن يكون المقصود بـ﴿ ﴾ أبوه[4].

النوع الثاني: اختلاف اللَّفظ والمعنى، مع جواز اجتماعهما في شيءٍ واحد:

مثال هذا النوع: قرأ جمهور القُرَّاء ﴿ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ ﴾ [يوسف: 45]، أي: بعد سنين[5]؛ وقُرِئَ في الشاذّ: {بَعْدَ أَمَهٍ}

---

(1) الدوسري، مختصر العبارات لمعجم مصطلحات القراءات: 92.

(2) استفدت في رصد هذه الأنواع مِمَّا ورد في: الطيار، فصول في أصول التفسير: 167.

(3) ينظر: ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير: 2/ 46.

(4) ينظر: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه: 2/ 265، وابن الجوزي، زاد المسير: 2/ 46.

(5) ينظر: الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن: 16/ 121.

أي: بعد نسيانٍ[1]؛ وقُرِئَ: {بَعْدَ إِمَّةٍ} "والإِمَّةُ: النّعمة؛ أي: بعد أن أُنْعِمَ عليه بالنَّجاة"[2]؛ فبين هذه الألفاظ الثلاثة اختلاف في المعنى, لكنَّ المرجع واحد.

النوع الثالث: اختلاف اللَّفظ والمعنى، مع امتناع اجتماعهما في شيءٍ واحد:

مثال هذا النوع: قرأ جمهور القُرَّاء ﴿ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ ﴾ [فاطر: 28], وقُرِئَ في الشاذّ: {إِنَّما يَخْشَى اللَّهُ}[3]؛ وهذان معنيان لا يجتمعان في شيءٍ واحد؛ فلا يُتصوَّر كون اللهِ Y خاشياً من عباده!

***

المسألة الثالثة: حكم الاحتجاج بالقراءات الشاذّة:

المقصود بهذه المسألة: بيان حكم الاحتجاج بالقراءات الشاذّة تفسيراً ومعنًى, لا تلاوةً وروايةً؛ فإنَّ جانب المعنى هو الجانب الذي يَهُمُّ المفسِّر ويتعلَّق بالتَّفسير.

وسوف أنطلق في بيان هذا الحكم من خلال أنواع الاختلاف الثلاثة التي أوردتها في المسألة السابقة؛ حتَّى يكون أوضح بياناً وأسهل تناولاً.

فأمَّا النَّوع الأوَّل: وهو اختلاف اللَّفظِ

---

(1) ينظر: الطبري, جامع البيان: 16/ 121.

(2) ابن جني, المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: 1/ 344.

(3) ينظر: الثعلبي, الكشف والبيان عن تفسير القرآن: 22/ 182.

والمعنى واحدٌ؛ فلا شكَّ في قبوله؛ حيث إنَّ القراءات المندرجة تحت هذا النَّوع تُعتَبَرُ مُفسِّرةً للقراءات المتواترة وموضِّحةً لَها؛ ففي المثال المذكور في هذا النَّوع وهو قوله تعالى: ﴿ٱلم لى لي ﴾[الأنعام: 74], يقول ابن الجوزيّ: "مَنْ نصب؛ فموضع ﴿ٱ﴾ خفضٌ بدلاً من أبيه, ومَنْ رفع فعلى النّداء"[1]؛ والمعنى: "يا آزَرُ أَتَتَّخِذُ أَصْنَاماً"[2]؛ فالقراءة الشاذّة هنا وضَّحت أنَّ مَقُول القول كان مُصدَّراً بالنّداء, ويتقوَّى ذلك بما ورد في موضعٍ آخر, وهو قوله تعالى: ﴿ ّ ﴾ الآية [مريم: 74].

وأمَّا النَّوع الثاني: وهو اختلاف اللَّفظ والمعنى، مع جواز اجتماعهما في شيءٍ واحد؛ فالقول في قبوله كالقول في قبول النَّوع الأول؛ والاختلاف فيه من باب اختلاف التنوّع؛ ففي المثال المذكور في هذا النَّوع وهو قوله تعالى: ﴿ٱ نم نى ﴾[يوسف: 45] نجد أنَّ المعاني الثلاثة للقراءات المذكورة في هذا الموضع إذا جمعت إلى قوله: ﴿نَّ﴾؛ وجدت غير منافيةٍ له, بل يؤدّي كلُّ واحدٍ منها معنًى مقبولاً.

فالمعنى الأول: وتذكَّر بعد سنين, والثاني: وتذكَّر بعد نسيانٍ, والثالث:

---

(1) ابن الجوزي, زاد المسير: 2/ 46.
(2) الزجاج, معاني القرآن وإعرابه: 2/ 265.

وتذكّر نعمةِ النَّجاة, ويمكن الجمع بين هذه المعاني؛ فيقال: إنَّ هذا التَّذكُّرَ كان بعد نعمةِ النَّجاة, لكنَّه وقع بعد سنين بسبب النّسيان.

وأمَّا النَّوع الثالث: وهو اختلاف اللَّفظ والمعنى، مع امتناع اجتماعهما في شيءٍ واحد؛ فلا شكَّ أنَّه مردودٌ معنًى وتفسيراً؛ وفي هذا يقول الطبريّ: "فغيرُ جائزٍ: الاعتراضُ بالشاذّ من القول، على ما قد ثبتت حُجَّتُهُ بالنَّقل المُستفيض"[1]؛ وهذه قاعدةٌ نفيسةٌ من قواعد علوم التفسير؛ وعلى هذا فلا يمكن أن يقع اختلاف بين القراءات المعتبرة اختلافاً يمتنع معه اجتماعها في شيءٍ واحد.

وفي المثال المذكور في هذا النَّوع وهو قوله تعالى: ﴿ ﴾ [فاطر: 28], برفع لفظ الجلالة, حاول بعض المفسرين توجيه هذه القراءة على معنى: "إنَّما يُعظِّمُ ويُبجِّل"[2], ولم يُحْسِنُوا في ذلك؛ فقد كان حقُّ هذه القراءة: الإعراض عنها كما صنع الطبري وغيره[3], أو ردُّها بعد ذكرها كما وقع في قول الثعلبي: "والقراءةُ الصَّحيحة ما عليه العامَّة"[4]؛ خصوصاً وأنَّ معنى قراءة العامَّة

---

(1) الطبري, جامع البيان: 3/ 264.

(2) الرازي, مفاتيح الغيب: 26/ 236؛ وينظر: القرطبي, الجامع لأحكام القرآن: 14/ 344.

(3) ينظر: الطبري, جامع البيان: 20/ 462, والماوردي, النكت والعيون: 4/ 471, وابن الجوزي, زاد المسير: 3/ 510.

(4) الثعلبي, الكشف والبيان: 22/ 182؛ وينظر: أبو حيان, البحر المحيط في التفسير: 9/ 31.

هو الذي عليه الإجماع[1].

ويُسْتَخْلَصُ مِمَّا تقدَّم أمورٌ مهمة تتعلَّق بالتفسير, وهي:

1. أنَّ الأصل في القراءات: أن تكون متَّفقَةَ المعنى لا مختلفتَهُ, وفي هذا يقول الألوسي: "والأصل: توافقُ القراءتين"[2].

2. أنَّ الأصل في القراءات الشاذّة: أن تكون موضِّحةً للقراءات المتواترة لا مُخالفةً لَها, قال السيوطي: "المقصد من القراءة الشاذّة: تفسيرُ القراءةِ المشهورة, وتبيينُ معانِيَها"[3].

3. ليس كلُّ قراءةٍ شاذّة يصحُّ الاستدلال بِها في بيان معاني القرآن؛ فقد تَحقَّق كونُها ليست في القبول على درجةٍ واحدة[4].

4. لا يلزم من صحَّة التَّوجيه اللُّغويّ للقراءات الشاذّة صحَّة المعنى التفسيريّ, بل لابد في ذلك من مراعاة قواعد التفسير وقواعد التَّرجيح بين أقوال المفسرين[5].

---

(1) دلَّ على ذلك: قول الطبري بعد ذكره معنى الآية (كما في الطبري, جامع البيان: 20/ 462): "وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهلُ التَّأويل"؛ وبالتتبع والاستقراء وجدت الطبريَّ يُطْلِقُ هذه العبارة إذا أراد الإشارة إلى وقوع الإجماع.

(2) الألوسي, روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني: 7/ 213.

(3) السيوطي, الإتقان في علوم القرآن: 1/ 279.

(4) قال أبو شامة بعد ذكره حدَّ القراءات المتواترة: "وما عدا ذلك فهو داخلٌ في حيّز الشاذّ والضَّعيف، وبعضُ ذلك أقوى من بعضٍ". أبو شامة, المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: 1/ 178.

(5) وفي هذا يقول بعض الباحثين: "يظهرُ منَ الأمثلةِ الواردةِ عنِ السَّلفِ: أنَّهم يُعْنَونَ بصحَّةِ المعنى في السِّياقِ، وأنَّه لا

!!!

المبحث الأول:

القراءات الواردة في السَّبع الطُّوال[1]

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: قوله تعالى: ﴿ ﴾ [البقرة: 102].

عن ثابت بن جَابَانَ -رحمه الله- قال: "كان الضَّحَّاكُ يقرؤها: {الْمَلِكَيْنِ}"[2].

- **القراءات القرآنية:**

في هذا الحرف قراءتان: فقرأ جمهور القُرَّاء: ﴿ ﴾ بفتح اللاَّم؛ وقرأ ابنُ عبَّاس والحسن والضَّحَّاك وعبد الرحمن بن أَبْزَى: {عَلَى المَلِكَيْنِ} بكسر اللاَّم[3].

- **أقوال المفسرين:**

يلزمُ منْ صِحَّتِهِ لُغَةً صِحَّةُ التَّفسيرِ به". الطيار, التفسير اللغوي للقرآن الكريم: 157.

(1) السَّبع الطُّوال: أولُها سورة البقرة وآخرها سورة التوبة, على قول جماعةٍ من العلماء. ينظر: السيوطي, الإتقان: 1/ 220.

(2) أخرجه ابن أبي حاتم في تفسيره: (1002) 1/ 189.

(3) ينظر: ابن أبي حاتم, تفسير القرآن العظيم: 1/ 188, وابن جني, المحتسب: 1/ 100, والهذلي, الكامل في القراءات العشر والأربعين: 490.

اختلف قول أهل التفسير في المراد بـ في هذه الآية تبعاً لاختلاف القراءتين فيها, على قولين:

القول الأول: أنَّ المُنَزَّلَ عليهما مَلَكَان من الملائكة, ومِمَّن رجَّح هذا القول: ابنُ جرير الطبريّ[1], والسَّمعانِيّ, قال: "والصَّحيحُ: أنَّهما كانا مَلَكَيْنِ, وهو القراءةُ المعهودة"[2].

القول الثاني: أنَّ المُنَزَّلَ عليهما مَلِكَينِ من البشر, وهذا قول الحسن[3], والضَّحاك[4], واختاره: القرطبِيُّ, قال: "فهاروت وماروت بدل من الشياطين في قوله: ﴿ ﴾ ثم, هذا أولى ما حُمِلَتْ عليه الآيةُ من التأويل، وأصحُّ ما قيل فيها, ولا يُلْتَفَتُ إلى سواه"[5].

- **الدراسة:**

استدلَّ أصحابُ كلِّ قولٍ بما يرونه حجةً لما ذهبوا إليه, وبيان ذلك فيما يلي:

فأمَّا أصحاب القول الأول فاحتجوا بأمورٍ, منها: العمل بظاهر الآية, وهو الأصل؛ إذ لا يجوز العدول عن ظاهر الآية إلاَّ

---

(1) ينظر: الطبري, جامع البيان: 2/ 426.
(2) السمعاني, تفسير القرآن: 1/ 116.
(3) ينظر: الثعلبي, الكشف والبيان: 3/ 481.
(4) ينظر: ابن أبي حاتم, تفسير القرآن العظيم: 1/ 189.
(5) القرطبي, الجامع لأحكام القرآن: 2/ 50.

بدليلٍ يجب التَّسليم له, ولم يأتِ أصحاب القول الثاني بذاك الدَّليل؛ ولذلك فقد أنكر قراءة الكسر في ﴿ ﴾ الواحديّ[1], والسَّمعانِيّ[2], وابن الجوزيّ[3] وغيرهم.

ومن أدلَّتهم: سياق الآية, وذلك قوله تعالى: ﴿ ﴾؛ فدلَّ ذلك على أنه تعليم ابتلاءٍ، سلَّطهما اللَّهُ على تعليم السّحر ابتلاءً للناس؛ حتَّى إنَّ كلَّ مَنْ تعلَّم واعتقد وعمل به كفر, ومَنْ لم يتعلَّم ولم يعمل به لم يكفر[4].

وأمَّا أصحاب القول الثاني فقد احتجوا بأمورٍ, منها: "أنه لا يليق بالملائكة تعليم السّحر"[5]، **ونوقش بـ**: ما سبق في القول الأول من أنَّ ذلك جرى على وجه الابتلاء: "فإنَّ لله سبحانه أن يَمْتَحِنَ عبادَهُ بما شاء, كما امتحن بنَهْرِ طَالُوتَ"[6].

ومِمَّا احتجُّوا به: قولهم: "كيف يجوز إنزال الْمَلَكَيْنِ, مع قوله: ﴿ ﴾

---

(1) ينظر: الواحدي, التفسير البسيط: 3/ 194.
(2) ينظر: السمعاني, تفسير القرآن: 1/ 116.
(3) ينظر: ابن الجوزي, زاد المسير: 1/ 93.
(4) ينظر: السمعاني, تفسير القرآن: 1/ 118.
(5) الرازي, مفاتيح الغيب: 3/ 630.
(6) الشوكاني, فتح القدير: 1/ 140.

[الأنعام: 8]"[1]، أي: إنَّ ظاهر الآيتين متعارضٌ, **وأجيب على هذا الإشكال بـــ:** أنَّ سياق الآيتين مختلف؛ فوجب اختلاف دلالتهما: فإنزال الْمَلَكِ في هذه الآية -لو حصل- فقد جاء بطلب المشركين, ثُمَّ إنَّ الغرض منه: تصديق النَّبِيِّ ρ[2], وأما إنزال الْمَلَكَيْنِ فلم يكن نتيجة طلب المشركين, ولا هو لتصديق النَّبِيِّ ρ؛ فوجب عدم حمل معنى إحدى الآيتين على الأخرى.

- **الترجيح:**

الذي يظهر مِمَّا سبق: أنَّ القول الأول هو القول الراجح الذي تعضده الأدلة وقواعد الترجيح, وهو الذي عليه جمهور سلف الأمة, قال ابن كثير:"ذهب كثيرٌ من السَّلف إلى أنَّهما كانا مَلَكَيْنِ من السَّماء، وأنَّهما أنزلا إلى الأرض؛ فكان مِنْ أمرِهما ما كان"[3]؛ وبه يتبيَّن: أنَّ قراءة الضَّحَّاك في هذا الموضع قراءةٌ شاذّة ضعيفة, وهي معارضة لمعنى القراءة المتواترة؛ ولذلك أنكرها مَنْ تقدَّم من المفسرين, والله تعالى أعلم.

---

(1) الرازي, مفاتيح الغيب: 3/ 630.
(2) ينظر: الطبري, جامع البيان: 11/ 267.
(3) ابن كثير, تفسير القرآن العظيم: 1/ 352.

***

المطلب الثاني: قوله تعالى: ﴿ۦ ۧ ۨ ۩ ۪ ۫ ۬ ۭ ۮ ۯ ۰ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۺ ۻ ۼ ۽ ۾ ۿ ﴾ [النساء: 148].

قال مكيُّ ابن أبي طالب -رحمه الله-: قرأ الضَّحَّاك: {إِلاَّ مَن ظَلَمَ} بفتح الظَّاء[1].

- **القراءات القرآنية:**

في هذا الحرف قراءتان: فقرأ جمهور القُرَّاء: ﴿ۦ ۧ ۨ ۩ ۪ ۫ ۬ ۭ ۮ ۯ ۰ ۱ ۲ ۳ ۴ ۵ ۶ ۷ ۸ ۹ ۺ ۻ ۼ ۽ ۾ ۿ ﴾ بضمّ الظَّاء وكسر اللاَّم؛ وقرأ سعيدُ بنُ جُبَيرٍ والضَّحَّاكُ وزيدُ بنُ أسلمَ: {إِلاَّ مَنْ ظَلَمَ} بفتح الظَّاء واللاَّم[2].

- **أقوال المفسرين:**

اختلف قول أهل التفسير في هذه الآية تبعاً لاختلاف القراءتين الواردتين فيها، على قولين:

القول الأول: الذين أخذوا بقراءة الجمهور وردُّوا قراءة الفتح، ومن هؤلاء: الطبريُّ -تصريحاً-[3]، وابنُ كثير[4]، وابنُ

---

(1) ينظر: القرطبي، الهداية إلى بلوغ النهاية: 2/ 1510.
(2) ينظر: الطبري، جامع البيان: 9/ 348، وابن جني، المحتسب: 1/ 203.
(3) ينظر: الطبري، جامع البيان: 9/ 349.
(4) ينظر: ابن كثير، تفسير القرآن العظيم: 2/ 442.

عاشور[1] -تلميحاً بالإعراض عن ذكرها[2]-.

قال الطبريّ: "وأولى القراءتين بالصَّواب في ذلك: قراءةُ مَنْ قرأ: ﴿ ﴾ بضمِّ الظَّاء؛ لإجماع الحُجَّةِ من القَرَأَةِ وأهل التَّأويل على صِحَّتها، وشذوذ قراءة مَنْ قرأ ذلك بالفتح ... تأويل ذلك: لا يُحبُّ اللَّهُ أيُّها النَّاسُ أن يَجْهَر أحدٌ لأحدٍ بالسُّوء من القول ﴿ ﴾, بمعنى: إلاَّ من ظُلِمَ فلا حرج عليه أن يُخْبِرَ بما أُسِيءَ عليه"[3].

القول الثاني: الذين أخذوا بقراءة الجمهور وبقراءة الفتح, وهم أكثر المفسرين, ومنهم: الثعلبي[4], والواحديّ, قال: "وقرأ جماعة من الكبار -الضَّحَّاكُ وزيدُ بنُ أسلم وسعيدُ بنُ جُبَيرٍ-: {إلاَّ مَنْ ظَلَم} بفتح الظَّاء، ويكون الاستثناء منقطعاً ... ويجوز أن يكون المعنى: لكن مَنْ ظَلَم؛ اجهروا له بالسُّوء من القول"[5].

---

(1) ينظر: ابن عاشور, التحرير والتنوير: 6/ 5.

(2) تبَيَّن بالتَّتبع والاستقراء: أنَّ إعراضهم عن ذكر قولٍ من أقوال المفسرين يعتبر رداً وإنكاراً له, خصوصاً إذا كان قولاً مشهوراً.

(3) الطبري, جامع البيان: 9/ 349.

(4) ينظر: الثعلبي, الكشف والبيان: 11/ 62.

(5) الواحدي, التفسير البسيط: 7/ 171.

- **الدراسة:**

انقسم حال المفسرين تجاه قراءة الفتح في قوله تعالى: ﴿ ﴾ إلى قسمين:

فأمَّا القسم الأول: فقد احتجَّ لإنكاره قراءةَ الفتح بما تقدَّم في قول الطبريّ, وهو: إجماع القُرَّاء والمفسرين على صِحَّة قراءة الضَّم, وشذوذ قراءة الفتح, **ونوقش بـ:** أنَّ شذوذَ القراءة بعدم تواترها لا يلزم منه ردُّها؛ لتفاوت درجات ما خالف التواتر[1]؛ ولذلك فإنَّ المفسرين لم يُجْمِعُوا على ردّ قراءة الفتح وإنكارها, بل أخذ بها كثيرٌ منهم كما تقدَّم.

وأمَّا القسم الثاني: فقد احتجَّ لأخذه بهذه القراءة بأمورٍ, منها: أنَّ مِمَّن قرأ بهذه القراءة زيد بن أسلم, قال القرطبِيُّ: "وكان من العلماء بالقرآن بالمدينة"[2]؛ فليست هذه القراءة من الشاذّ المردود؛ ولذلك قال بعض أهل المعاني: "وقوله جلَّ وعزَّ: ﴿ ﴾

(1) قال أبو شامة فيما خالف المتواتر من القراءات: "وبعضُ ذلك أقوى من بعضٍ". أبو شامة, المرشد الوجيز إلى علوم تتعلق بالكتاب العزيز: 1/ 178.

(2) القرطبي, الجامع لأحكام القرآن: 6/ 3.

 و{إلاَّ مَنْ ظَلَم}، يُقْرَأُ بِهما جميعاً[1] "[2].

ومن أدلّتهم: أنَّ معنى هذه القراءة موافقٌ لمعنى قراءة الضمّ؛ قال الزَّجَّاج: "المعنى: أنَّ المظلومَ جائزٌ أن يُظهِرَ بظُلامَته تَشكّياً، والظَّالِمُ يَجهرُ بالسُّوء من القول ظُلماً واعتداءً"[3]؛ وقال ابن جِنّي: "ظَلَم وظُلِم جميعاً على الاستثناء المنقطع؛ أي: لكنَّ مَنْ ظلم؛ فإن اللَّهَ لا يخفى عليه أمره، ودلَّ على ذلك قوله: ُّ نم نى [4] "[5]؛ **ونوقش بـ:** أنَّ المفسرين وردت عنهم تأويلاتٌ في معنى قراءة الفتح غير ما ذُكِرَ[6]؛ فلا يكون معنى القراءتين متَّحداً؛ **وأجيب بـ:**

---

(1) قلت: القراءة بالشاذّ جائزةٌ في غير الصلاة؛ قال ابن عبد البَرّ (كما في ابن عبد البر, الاستذكار 2/ 486): "وجائزٌ عند جميعهم: القراءةُ بذلك كلِّه في غير الصلاة, وروايتُهُ, والاستشهادُ به على معنى القرآن".

(2) الزجاج, معاني القرآن وإعرابه: 2/ 125.

(3) الزجاج, معاني القرآن وإعرابه: 2/ 125.

(4) وجه استدلاله بعجز الآية يوضّحه قول القرطبي (كما في القرطبي, الجامع لأحكام القرآن 6/ 4): "قوله تعالى: ُّ نم نى تَحذيرٌ للظَّالم حتَّى لا يظلم، وللمظلوم حتَّى لا يتعدَّى الحدَّ في الانتصار"؛ ففي هذا دليلٌ على اتّحاد معنى القراءتين.

(5) ابن جني, المحتسب: 1/ 203.

(6) ينظر: الطبري, جامع البيان: 9/ 348, والواحدي, التفسير البسيط: 7/ 171.

أنَّ قراءة الضمّ فيها عدَّة تأويلاتٍ كذلك[1]؛ وما ذكر هو ما اتفقا عليه من المعنى, وما ذكر غيرهما فمُحتَمِلٌ؛ كما قال أبو حيَّان:"وإذا احتملتِ الآيةُ هذه الوجوهَ؛ لم يتعيَّنْ حملها على ما ذُكِر"[2].

- **الترجيح:**

بعد عرض أقوال المفسرين تجاه القراءتين الواردتين في قوله تعالى:ُ ؛ فإنَّ القول المترجّح هو القول الثاني, بل هو الذي يتعيَّن المصير إليه؛ وذلك لصحَّة إسناد قراءة الفتح, وموافقتها لرسم المصحف, وموافقة معناها لمعنى قراءة الضمّ المجمع عليها؛ وبه يتبيَّن: أنَّ قراءة الضَّحَّاك في هذا الموضع قراءةٌ صحيحةٌ غير متواترة, وهي موافقةٌ لمعنى القراءة المتواترة؛ ولذلك أخذ بها كثيرٌ من المفسرين مِمَّن تقدَّم ذكرهم, والله تعالى أعلم.

!!!

المبحث الثاني:

(1) ينظر: الطبري, جامع البيان: 9/ 343.
(2) أبو حيان, البحر المحيط في التفسير: 4/ 118.

القراءات الواردة في المِئِين[1]

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: قوله تعالى:ﭐﱡﱢ ﱣ ﱤ ﱥ ﱦ ﱧ ﱨ ﱩ ﱪ ﱠ[يوسف: 110].

قال ابنُ الجوزيّ -رحمه الله- : قرأ الضَّحَّاك:{كَذَبُوا} بفتح الكاف والذَّال خفيفةً[2].

- **القراءات القرآنية:**

في هذا الحرف ثلاثُ قراءاتٍ: فقرأ أبو جعفرٍ وعاصمٌ وحمزةُ والكِسائِيُّ وخلفُ العاشر:ﱡ ﱠ بضمّ الكاف وكسر الذال خفيفةً؛ وقرأ بقيَّة العشرة:{قَدْ كُذِّبُوا} بشديد الذَّال؛ وقرأ ابنُ عباسٍ ومجاهدٌ والضَّحَّاكُ -بخلاف عنهم-:{قَدْ كَذَبُوا} بفتح الكاف والذَّال خفيفةً[3].

- **أقوال المفسرين:**

اختلف قول المفسرين تبعاً لاختلاف القراءات الواردة في هذه الآية, إلى

---

(1) الْمِئُون: هي السُّور التي تلي السَّبعَ الطُّوال, وسبب تسميتها بذلك: أن كلَّ سورةٍ منها تزيد على مائةِ آيةٍ أو تقاربها (كما في السيوطي, الإتقان: 1/ 220) وهي في القول المرجَّح: ابتداءً بسورة يونس, وانتهاءً بسورة الشّعراء؛ فما بعد ذلك من السُّور -سوى الصَّافَّات- لا يبلغ المائة, ناهيك عن الزيادة.

(2) ينظر: ابن الجوزي, زاد المسير: 2/ 478.

(3) ينظر: ابن مهران, المبسوط في القراءات العشر: 248, وابن الجزري, النشر في القراءات العشر: 2/ 296.

قولين:

القول الأول: الذين أخذوا بالقراءتين المتواترتين, وردُّوا القراءة الشاذّة, وهم جماعةٌ من المفسرين, منهم: الطبري -تصريحاً-[1], وابن أبي حاتم[2], وابن كثير[3] -تلميحاً بإعراضهم عن ذكرها-.

قال الطبري: "وهذه قراءةٌ لا أستجيز القراءةَ بِها؛ لإجماع الحُجَّة من قَرَأَةِ الأمصار على خلافها"[4].

القول الثاني: الذين أخذوا بالقراءة الشَّاذّة إضافةً إلى القراءتين المتواترتين, وهم جماعةٌ أيضاً من المفسرين, ومنهم: الثعلبي[5], وابن عطية[6], والقرطبي, قال: "وقرأ مُجاهدٌ وحُمَيد: {قَدْ كَذَبُوا} بفتح الكاف والذال مُخففاً"[7].

- **الدراسة:**

انقسم المفسرون تجاه قراءة الفتح الواردة في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ﴾ إلى قسمين:

فأمَّا القسم الأول: فقد استند إلى

---

(1) ينظر: الطبري, جامع البيان: 16/ 310.
(2) ينظر: ابن أبي حاتم, تفسير القرآن العظيم: 7/ 2211.
(3) ينظر: ابن كثير, تفسير القرآن العظيم: 4/ 424.
(4) الطبري, جامع البيان: 16/ 310.
(5) ينظر: الثعلبي, الكشف والبيان: 15/ 194.
(6) ينظر: ابن عطية, المحرر الوجيز: 3/ 287.
(7) القرطبي, الجامع لأحكام القرآن: 9/ 276.

إنكاره وردّه لها بما ورد في كلام الطبريّ, وهو مخالفة هذه القراءة لما أجمع عليه القُرَّاء, وقد تقدم في الموضع السَّابق الإجابة على هذا الاحتجاج وأنَّهُ ليس كلُّ قراءةٍ شذَّت تُمنعُ القراءة بها, والاستدلال للمعاني التفسيرية بلفظها, ثم ليس من شرط قبول القراءة: إجماع القُرَّاء عليها؛ فهذه قراءة ابن عامر الشَّاميّ ضعَّفها بعضُ العلماء, مع أنَّها معدودةٌ -فيما استقرَّ عليه الأمر- في القراءات المتواترة[1].

ومما استدلَّ به الطبري: تفرد مجاهدٍ بن جبر بهذه القراءة عن غيره من القُرَّاء, قال: "ورُوِيَ عن مجاهدٍ ... وقراءةٌ غيرَ قراءةِ جميعهم"[2]؛ **ونوقش بـــ:** أنه وردت هذه القراءة عن ابن عباس والضَّحَّاك وحميد الأعرج كما تقدم؛ فالْمُثبتُ مُقدَّمٌ على النَّافي؛ لأَنَّهُ علم ما خفي عليه.

وأمَّا القسم الثاني: فقد احتجُّوا لأخذهم بقراءة الفتح الشاذّة بأدلّةٍ, منها: أنه جرى عمل العلماء على الاستفادة من القراءات الشاذّة في التفسير, وفي ذلك يقول أبو عبيد: "فأمَّا ما جاء من هذه الحروف التي لم يُؤخَذْ علمها إلا بالإسناد والرّوايات التي يعرفها الخاصَّة من العلماء دون عوامّ النَّاس، فإنَّما أراد أهلُ العلم منها: أن يستشهدوا بها على تأويل ما بين اللَّوحين، وتكون دلائلَ على معرفةِ معانيه وعلم

(1) ينظر: أبو شامة, إبراز المعاني من حرز الأماني: 463.
(2) الطبري, جامع البيان: 16/ 309.

وجوهه"[1].

ومن أدلّتهم: أنَّ تراخي القراءة الشاذّة عن التَّواتر لا يلزم منه ضعفُها وردُّها؛ ويقوي هذا الاستدلال هنا: أنَّ معنى القراءة الشاذّة يتفق مع معنى إحدى القراءتين المتواترتين[2]؛ قال ابن عطية: "وأمَّا القراءةُ الثَّالثة -وهي فتحُ الكاف والذَّال- فالضَّمير في ﴿ُ﴾ للمُرْسَلِ إليهم، والضَّمير في {كَذَبُوا} للرُّسُلِ"[3]؛ فإنَّ هذا المعنى يتفق مع ما ذهب إليه عامَّة المفسرين في قراءة التخفيف المتواترة ﴿ُ﴾ حيث قالوا: "ظَنَّ الأمم أنَّ الرُّسل كذبوهم فيما أخبروهم به من نصر اللهِ إيَّاهم وإهلاك أعدائهم"[4].

- **الترجيح:**

الذي يظهر مِمَّا تقدَّم: أنَّ القول الرَّاجح هو القول الثاني الذي أخذ بهذه القراءة ولم يردَّها؛ لعدم المانع من ذلك, ولعدم ثبوت حجة القائلين بردّها؛ وبه يتبيَّن: أنَّ قراءة الضَّحَّاك في هذا الموضع قراءةٌ صحيحةٌ غير متواترة, ومعناها موافق لمعنى إحدى القراءتين المتواترتين؛ ولذلك أخذ بِها جماعةٌ من المفسرين الذين تقدَّم ذكرهم, والله تعالى أعلم.

---

(1) أبو عبيد, فضائل القرآن: 326.

(2) وهذا بالنظر إلى المعنى الذي اتفقت عليه القراءتان, دون المعاني الأخرى المذكورة فيها في هذا الموضع.

(3) ابن عطية, المحرر الوجيز: 3/ 288.

(4) ينظر: الطبري, جامع البيان: 16/ 296, والواحدي, التفسير البسيط: 12/ 268.

المطلب الثاني: قوله تعالى: ﴿ ... ﴾ [الرعد].

عن جُوَيبِرٍ، عن الضَّحَّاك بن مُزَاحمٍ قال: "{وَمِنْ عِنْدِهِ عُلِمَ الكِتَابُ} "[1].

- **القراءات القرآنية:**

في هذا الحرف ثلاث قراءات: فقرأ جمهور القُرَّاءِ: ﴿ ﴾ بالفتح ﴿ ﴾ بكسر العين ورفع الميم؛ وقرأ عليٌّ وابن عباس وأُبَيّ: {وَمِنْ عِنْدِهِ عِلْمُ الكِتَابِ} بكسر الميم والدَّال والهاء؛ وقرأ عليٌّ والحسن والضَّحَّاك وابنُ السَّمَيْفَعِ: {وَمِنْ عِنْدِهِ عُلِمَ الكِتَابُ} بضمّ العين وكسر اللام وفتح الميم[2].

- **أقوال المفسرين:**

اختلفت أقوال المفسرين تجاه قراءة الضَّحَّاك ومعناها في قوله تعالى: ﴿ ... ﴾، إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: الذين اختاروها لفظاً ومعنًى وردُّوا غيرها، وهذا قول ابن عباس - في رواية -[3]، وسعيد ابن جُبَيرٍ والحسن ومجاهد[4]، قال: "{وَمِنْ عِنْدِهِ عُلِمَ الكِتَابُ} قال: "من عند الله"[5].

---

(1) أخرجه الطبري في تفسيره: 16/ 506.
(2) ينظر: ابن جني، المحتسب: 1/ 358، والهذلي، الكامل في القراءات العشر: 579.
(3) أخرجها الطبري في تفسيره: 16/ 503.
(4) ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان: 15/ 341، والماوردي، النكت والعيون: 3/ 119.
(5) أخرجه الطبري في تفسيره: 16/ 504.

القول الثاني: الذين ردُّوها, وأخذوا بقراءة الجمهور لفظاً ومعنًى, وهذا اختيار: الطبريّ[1], وابن كثير[2] -تصريحاً-, وابن عاشور[3], والشنقيطيّ[4] -تلميحاً-.

قال الطبريُّ بعد ذكر إسناد القراءة الشاذّة: "وهذا خبرٌ ليس له أصلٌ عند الثِّقات من أصحاب الزُّهريّ"[5].

القول الثالث: الذين أجازوها, مع أخذهم بقراءة الجمهور ومعناها, وهذا مذهب كثيرٍ من المفسرين, ومنهم: الثعلبي[6], والماورديّ, قال: "ٱ نم نى فيه ثلاثة أقاويل: ... الثالث: هو اللَّهُ تعالى, قاله الحسنُ ومُجاهدٌ والضَّحَّاك"[7].

- **الدراسة:**

استند أصحاب كلِّ قولٍ إلى حُجَّةٍ يرون أنَّها تقوّي ما ذهبوا إليه, وبيان ذلك كما يلي:

فمن أدلَّة **أصحاب القول الأول:** أنَّ هذه القراءة رويت مسندةً إلى النَّبِيِّ ρ[8]؛ **ونوقش بـ:** أنَّ إسناد هذه الرواية معلولٌ بالتفرُّد ومخالفة الثقات في إسنادٍ[9], ومعلولٌ

---

(1) ينظر: الطبري, جامع البيان: 16/ 500.
(2) ينظر: ابن كثير, تفسير القرآن العظيم: 4/ 473.
(3) ينظر: ابن عاشور, التحرير والتنوير: 13/ 176.
(4) ينظر: الشنقيطي, أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن: 2/ 240.
(5) الطبري, جامع البيان: 16/ 506.
(6) ينظر: الثعلبي, الكشف والبيان: 15/ 341.
(7) الماوردي, النكت والعيون: 3/ 119.
(8) ينظر: الثعلبي, الكشف والبيان: 15/ 342.
(9) ينظر: الطبري, جامع البيان: 16/ 506.

بسليمان بن أرقم في إسناده الآخر؛ فإنَّهُ متروك الحديث[1].

ومن أدلَّتهم: ما ورد عن سعيد بن جبير أنَّهُ كان يقرأ بالقراءة الشاذَّة, ويقول مُنْكِراً: "وكيف يكون عبد الله بن سلاَّم[2] وهذِه السُّورة مكيّة؟!"[3]؛ **ونوقش بـ:** أنَّ القول بكون ابنِ سلاَّمٍ هو المراد بالآية من باب التَّمثيل, كما تدلُّ عليه الأقوال الواردة عن قتادة بسياقاتٍ مختلفة[4].

وأمَّا **أصحاب القول الثاني** فمن أدلَّتهم: أنَّ قولَهم مستندٌ إلى القراءة المتواترة, قال الطبريّ: "وكذلك قرأته قَرَأَةُ الأمصار, بمعنى: والذين عندهم علم الكتاب, أي: الكتب التي نزلت قبلَ القرآن, كالتَّوراة والإنجيل, وعلى هذه القراءة فسَّر ذلك المفسِّرون[5] "[6].

ومن أدلَّتهم: أنَّ المعنى المختار للقراءة المتواترة له نظائر من القرآن, قال الشنقيطيّ: "الظَّاهر: أن قولَهُ: ﴿ٱ نم نى ﴾ عطفٌ على لفظ الجلالة, وأن المراد به:

---

(1) ينظر: الذهبي, ميزان الاعتدال في نقد الرجال: 2/ 196.

(2) أي: كيف يكون هو المقصود بهذه الآية.

(3) الثعلبي, الكشف والبيان: 15/ 342.

(4) ينظر: الطبري, جامع البيان: 16/ 503.

(5) الذي يظهر: أنَّ الآخذين بهذه القراءة لم يتَّفقوا على معناها (كما في الثعلبي, الكشف والبيان: 15/ 341, والرازي, مفاتيح الغيب: 19/ 54), لكنَّ المعنى الذي اختاره الطبريُّ هو المعنى الرَّاجح.

(6) الطبري, جامع البيان: 16/ 501.

أهلُ العلمِ بالتَّوراة والإنجيل، ويدلُ له قوله تعالى: ﴿ ﴾ [آل عمران: 18] ... إلى غير ذلك من الآيات"[1].

- **الترجيح:**

الذي يظهر مِمَّا تقدَّم: أنَّ القول الثاني هو القول الرَّاجح؛ لِمَا تبيَّن من قوة أدلته, ولضعف ما استند إليه أصحاب القول الأول, وعليه فإنَّ القول الثالث مقبولٌ من جهةٍ ومردودٌ من جهةٍ أخرى؛ وبه يتبيَّن: أنَّ قراءة الضَّحَّاك في هذا الموضع قراءةٌ شاذّة ضعيفة, وهي معارضة لمعنى القراءة المتواترة؛ ولذلك ردَّها مَنْ تقدَّم من المفسرين, والله تعالى أعلم.

***

المطلب الثالث: قوله تعالى: ﴿ ﴾ [إبراهيم: 34].

عن عُبَيدٍ الباهليّ, عن الضَّحَّاكِ, أنَّهُ كان يقرأ: {مِنْ كُلِّ ما سألْتُمُوه}[2].

- **القراءات القرآنية:**

في هذا الحرف قراءتان: فقرأ جمهور القُرَّاء: ﴿ ﴾ بالإضافة؛ وقرأ ابنُ عباسٍ والضَّحَّاكُ والحسنُ: {مِنْ كُلٍّ} بالتَّنوين[3].

- **أقوال المفسرين:**

اختلف قول المفسرين تجاه قراءة

---

(1) ينظر: الشنقيطي, أضواء البيان: 2/ 240.
(2) أخرجه الطبري في تفسيره: 17/ 15.
(3) ينظر: الهذلي, الكامل في القراءات العشر: 571, وأبو حيان, البحر المحيط في التفسير: 6/ 440.

الضَّحَّاك ومعناها في قوله تعالى: ﴿ لم لى لي ﴾، إلى ثلاثة أقوال:

القول الأول: الذين اختاروها وردُّوا قراءة الجمهور لفظاً ومعنًى، وهذا قول الضَّحَّاك وقتادة[1]، قال: "﴿ لم لى لي ﴾ قال: "لَمْ تسألوه من كلّ الذي آتاكم"[2].

القول الثاني: الذين ردُّوها أو غلَّطوها، واختاروا قراءة الجمهور، وهذا صنيع جماعةٍ من القُرَّاء والمفسرين، ومنهم: الطبريّ[3]، وابن مجاهد[4]، والدانِيُّ، قال: "عن نافع: {مِنْ كُلِّ مَا سَأَلْتُمُوهُ} اللاَّم مِنْ {كُلِّ} مبطوحة منوّنة، وقال ابن مُجاهدٍ: وهذا غلطٌ، وذلك كما قال"[5].

القول الثالث: الذين أجازوها لفظاً ومعنًى، وهذا صنيع بعض المفسرين، ومنهم: الثعلبِيُّ[6]، والقرطبِيُّ، قال: "وقد رُوِيتْ هذه القراءةُ عن الحسن والضَّحَّاك وقتادة، هي على النَّفي، أي: مِنْ كلّ ما لم تسألوه، كالشَّمس والقمر وغيرِهما"[7].

- **الدراسة:**

استدلَّ **أصحاب القول الأول** بما ورد في

---

(1) ينظر: الطبري، جامع البيان: 17/ 16.
(2) الطبري، جامع البيان: 17/ 16.
(3) ينظر: الطبري، جامع البيان: 17/ 16.
(4) ينظر: الداني، جامع البيان في القراءات السبع: 3/ 1258.
(5) ينظر: الداني، جامع البيان في القراءات السبع: 3/ 1258.
(6) ينظر: الثعلبي، الكشف والبيان: 15/ 396.
(7) القرطبي، الجامع لأحكام القرآن: 9/ 367.

قول الضَّحَّاك, قال: "أعطاكم أشياءَ ما سألتموها ولم تَلْتَمِسُوها، ولكن أعطيتُكُم برحمتي وَسَعَتِي, قال الضَّحَّاكُ: فكَمْ من شيءٍ أعطانا اللَّهُ ما سألناه ولا طلبناه"[1]؛

ونوقش بـ: أنَّ هذا المعنى لم تصحَّ القراءة التي بني عليها كما تقدَّم؛ فلم يصحَّ القول به.

وقد ذهب بعضُ من جوَّز هذه القراءة إلى تفسير (ما) الواقعة فيها بأنَّها موصولة؛ حتَّى توافق معنى قراءة الجمهور[2], **ونوقش بـ:** أنَّ هذا التوجيه يردُّه صريحُ الرواية الأخرى عن الضَّحَّاك, قال: "ما لَمْ تسألوه"[3]؛ فلم يصحَّ التوجيه الذي ذهبوا إليه.

وأما **أصحاب القول الثاني** فقد استدلوا بأدلَّةٍ, منها: الإجماع على قراءة الجمهور, قال الطبري: "والصواب من القول في ذلك عندنا: القراءة التي عليها قُرَّاء الأمصار ... لإجماع الحُجَّة من القرّاء عليها ورفضهم القراءة الأخرى"[4].

ومن أدلَّتهم: منافاة إحدى القراءتين للأخرى, قال أبو حيَّان متعقباً قول الضَّحَّاك: "وهذا التفسير يظهر: أنَّهُ منافٍ

---

(1) الطبري, جامع البيان: 17/ 15.

(2) ينظر: الرازي, مفاتيح الغيب: 19/ 99, وأبو حيان, البحر المحيط في التفسير: 6/ 440.

(3) الطبري, جامع البيان: 17/ 15؛ ولذلك قال الهُذليُّ (كما في الهذلي, الكامل في القراءات العشر: 571): مَنْ قرأ بالتنوين فإنَّما قصد النَّفي.

(4) الطبري, جامع البيان: 17/ 16؛ قلت: وإطلاق الإجماع مع وجود خلافِ مَنْ ذُكِرَ من الأئمة لا يخفى ما فيه!

لقراءة الجمهور: ﴿لم لى لي ﴾ بالإضافة؛ لأنَّ في تلك القراءة على ذلك التخريج تكون (ما) نافيةً؛ فيكونون لم يسألوه, وفي هذه القراءة يكونون قد سألوه، و(ما) بمعنى الذي"[1]؛ قال الألوسي: "والأصل: توافقُ القراءتين, وإن فُهِمَ منها إيتاءُ ما سألوه بطريق الأولى"[2].

- **الترجيح:**

الذي يظهر مِمَّا تقدَّم: أنَّ القول الثاني هو القول الرَّاجح؛ لقوَّة أدلته, وضعف ما استند إليه أصحاب القول الأول؛ وعليه فإنَّ القول الثالث مرجوحٌ كالقول الأول؛ وبه يتبيَّن: أنَّ قراءة الضَّحَّاك في هذا الموضع قراءةٌ شاذّة ضعيفة, وهي معارضة لمعنى القراءة المتواترة؛ ولذلك اعترض عليها مَنْ تقدَّم من القُرَّاء والمفسرين, والله تعالى أعلم.

***

المطلب الرابع: قوله تعالى: ﴿ ﴾.

قال ابن عطيَّة -رحمه الله-: قرأ الضَّحَّاكُ: {عَلِيٌّ مُسْتَقِيمٌ}[3].

---

(1) أبو حيان, البحر المحيط في التفسير: 6/ 440.
(2) الألوسي, روح المعاني: 7/ 213.
(3) ينظر: ابن عطية, المحرر الوجيز: 3/ 362.

- **القراءات القرآنية:**

في هذا الحرف قراءتان: فقرأ جمهور القُرَّاء: ﴿ ﴾ بالإضافة؛ وقرأ ابنُ سِيرين والضَّحَّاكُ ويعقوبُ الحضرميّ: {هَذَا صِرَاطٌ عَلِيٌّ} برفع عليّ[1].

- **أقوال المفسرين:**

اختلف قول أهل التفسير تجاه قراءة الضَّحَّاك ومعناها في قوله تعالى: ﴿ ﴾, إلى قولين:

القول الأول: من أنكر هذه القراءةَ لفظَها ومعناهَا, وهو الطبريّ, قال: "والصَّواب من القراءة في ذلك عندنا: قراءةُ مَنْ قرأ: ﴿ ﴾ على التَّأويل الذي ذكرناه عن مُجاهدٍ والحسن البصريّ ومَنْ وافقهما عليه[2]؛ لإجماع الحُجَّة من القُرَّاء عليها، وشذوذ ما خالفها"[3].

القول الثاني: الذين أخذوا بقراءة الجمهور وبقراءة الضَّحَّاك, وهم سائر المفسرين, كابن أبي حاتم[4], والماورديّ, قال: "وقرأ الحسنُ وابنُ سيرينَ: {عَلِيٌّ مُسْتَقِيمٌ} بِرَفْعِ الياءِ وتنوينها, ومعناهُ: رفيعٌ

---

(1) ينظر: ابن جني, المحتسب: 2/ 3, وابن الجزري, النشر في القراءات العشر: 2/ 301.

(2) سيأتي إيراد تلك الأقوال في الدراسة -إن شاء الله تعالى-.

(3) الطبري, جامع البيان: 17/ 104.

(4) ينظر: ابن أبي حاتم, تفسير القرآن العظيم: 7/ 2264.

مستقيمٌ, أي: رفيعٌ أن ينال, مُستقيمٌ أن يُمال"[1].

- **الدراسة:**

استدلَّ **الطبريّ** لردّه للقراءة التي قرأ بها الضَّحَّاك بـ: أنَّها قراءةٌ شاذّةٌ بالإجماع -كما تقدَّم-, **ونوقش بـ:** أنَّ القول بالإجماع في هذا الموضع مَحلُّ نظرٍ؛ فقد قرأ بهذه القراءة يعقوب الحضرميّ, وقراءته معدودةٌ في القراءات العشر المتواترة[2]؛ فلا وجه لردّها ههنا[3].

وحجة **أصحاب القول الثاني** ظاهرةٌ, وهي أنَّ هذه القراءة من القراءات المتواترة.

وكذلك: فإنَّ معنى هذه القراءة لا يُعارِضُ معنى القراءة المشهورة؛ ويَجْمَعُ ذلك قول القرطبِيّ في معنى الآية: "قال عمر بن الخطاب: معناه: هذا صراطٌ يستقيمُ بصاحبه حتَّى يَهْجم به على الجنة؛ الحسن: ﴿ بمعنى إلِيَّ, مُجاهدٌ والكِسائِيّ: هذا على الوعيد والتَّهديد، كقولك لمن تُهدّدهُ: طريقكُ عليَّ

---

(1) ينظر: الماوردي, النكت والعيون: 3/ 161.

(2) ينظر: ابن الجزري, النشر في القراءات العشر: 2/ 301.

(3) وهذه المناقشة مبنيَّةٌ على ما استقرَّ عليه الاصطلاح بعدُ؛ وإلاَّ فالقراءات كانت منثورةً ثم اعتمدت السَّبعة, ولم يعتمد على القراءات الثلاث المتممة للعشر إلا في عصرٍ متأخر عن عصر الطبري؛ فقوله صادرٌ عن اجتهادٍ؛ فلا يقال: إنَّهُ ردَّ قراءةً متواترةً.

ومصيرك إليّ, وكقوله: ﴿ ﴾ [الفجر]؛ فكان معنى الكلام: هذا طريقٌ مَرْجِعُهُ إليَّ فأُجازي كُلاً بعمله، يعني: طريق العبودية؛ وقيل: المعنى: عليَّ أن أَدُلَّ على الصراط المستقيم بالبيان والبرهان, وقيل: بالتوفيق والهداية, وقرأ ابن سيرين وقتادة والحسن ... ويعقوب: {هَذَا صِرَاطٌ عَلِيٌّ مُسْتَقِيمٌ} برفع {عَلِيٌّ} وتنوينه، ومعناه: رفيعٌ مستقيمٌ، أي: رفيعٌ في الدين والحقّ, وقيل: رفيعٌ أن يُنالَ، مستقيم أن يُمالَ"[1].

فهذه هي الأقوال التي قيلت في معنى القراءتين, ومن تأمَّلها وجد ألا تعارض بينها؛ فتعيَّن الأخذ بها دون ردٍّ لأحدها, وكذلك صنع جماعةٌ من المفسرين, كالسَّمعانِيّ[2], وابن الجوزي[3], وابن كثير[4].

- **الترجيح:**

بعد إيراد أقوال المفسرين في قوله تعالى: ﴿ ﴾؛ فإنَّ الذي يظهر:

---

(1) القرطبي, الجامع لأحكام القرآن: 10/ 28.
(2) ينظر: السمعاني, تفسير القرآن: 3/ 140.
(3) ينظر: ابن الجوزي, زاد المسير: 2/ 534.
(4) ينظر: ابن كثير, تفسير القرآن العظيم: 4/ 535.

أنَّ القول الثاني هو القول الرَّاجح؛ لِمَا تبيَّن من قوة حُجَّته ورجاحته على ما احتجَّ به الطبريّ؛ وعليه: فإنَّ قراءة الضَّحَّاك في هذا الموضع قراءةٌ متواترة لم يصحَّ القول بشذوذها, ومعناها غير معارض لمعنى القراءة المشهورة؛ ولذلك قال بها المفسرون ولم يعترضوا عليها سوى ما وجد من الطبري, والله تعالى أعلم.

الخاتمة

بعد دراسة قراءات الضَّحَّاك بن مزاحم الشاذّة, وبيان أثرها على التفسير؛ فهذه أهمّ النتائج التي ظهرت لي مشفوعةً بالتَّوصيات:

- **أهم النتائج:**

1. أنواع الاختلاف بين القراءات الشاذَّة والمتواترة ثلاثة, وهي: اختلاف اللَّفظِ والمعنى واحدٌ - اختلاف اللَّفظ والمعنى، مع جواز اجتماعهما في شيءٍ واحد - اختلاف اللَّفظ والمعنى، مع امتناع اجتماعهما في شيءٍ واحد.
2. تَميزَّت قراءات الضَّحَّاك الشاذّة على غيرها بأنَّها غير مخالفةٍ للرَّسم العثمانِيّ, وهذه ميزةٌ جليلة.
3. قراءات الضَّحَّاك ليست كلُّها في حيّز الشاذّ, بل منها ما وافق القراءات المتواترة المجمع عليها.
4. أسباب الشُّذوذ في قراءات الضَّحَّاك

الشاذّة تتعلق بالإسناد فقط؛ فهي في حيّز الصحيح غير المتواتر أو الشاذّ الضعيف.

5. يصحُّ الاستدلال بالقراءات الشاذّة في بيان المعاني التفسيرية إذا لم يكن معناها مناقضاً لمعاني القراءات المتواترة, وإلاَّ فهي مردودة.

6. صحَّة التَّوجيه اللُّغويّ للقراءات الشاذّة لا تستلزم صحَّة المعنى التفسيريّ, بل لابد في ذلك من مراعاة قواعد التفسير وقواعد الترجيح بين أقوال المفسرين.

7. ظهر الأثر التفسيري لقراءات الضَّحَّاك في أنَّها: وافقت معنى القراءات المتواترة في ثلاثة مواضع, بينما خالفت معانِيَ القراءات المتواترة في ثلاثة مواضع أخرى.

8. تفاوتت درجات قراءات الضَّحَّاك الشاذّة الواردة في هذا البحث؛ فكانت كالتالي: في موضعٍ واحد لم يصحَّ وصفها بالشذوذ؛ حيث إنَّها وافقت القراءة المتواترة, وكانت في موضعين صحيحةً غير متواترة, وفي ثلاثة مواضع شاذّةً ضعيفة.

- **أهم التوصيات:**

1. دراسة قراءات الضَّحَّاك الشاذّة من جوانبها المتعددة دراسةً موسَّعة في رسالةٍ علمية؛ حيث لم أتناول في هذا البحث سوى جانبٍ يسير يتفق وحال البحوثَ المحكمة.
2. جمع قراءات الضَّحَّاك الشاذّة التي حُكِمَ عليها بالشذوذ, وهي عند التحقيق قراءاتٌ متواترة.

!!!